الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة وأثرها في عجز الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2019)[1]

The real reasons for the increase in public expenditures and their impact on the public budget deficit in Iraq for the period (2004-2019)

الباحث :عمار عبد حمادي
مديرية تربية محافظة الانبار
Amm19n3004@uoanbar.edu.iq

أ. د. عبد الرحمن عبيد جمعة
جامعة الأنبار/ كلية الادارة و الاقتصاد
abdulrahmanjumaah@gmail.com

تاريخ استلام البحث 2021/ 6/19 تاريخ قبول النشر 2021/8/24 تاريخ النشر 4 / 4/2023
https://doi.org/10.34009/aujeas.2023.180711

المستخلص

هدفت الدراسة إلى تحديد وتحليل اهم الأسباب الحقيقة لزيادة النفقات العامة في العراق، فضلا عن قياس وتحليل الأثر الناتج عن هذه الزيادة في عجز الموازنة العامة في العراق، لذلك تم الاعتماد على تطبيق طرق قياسية من خلال تطبيق منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة (Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) وقد أظهرت النتائج بواسطة اختبار (ARDL) وجود تأثير من قبل الزيادة الحاصلة في الاسباب الحقيقية في العجز المخطط للموازنة العامة في العراق خلال مدة الدراسة. كما أدت الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي الى زيادة العجز المخطط وهذا يعود الى ارتباط النفقات العامة باي تحسن يطرأ على قيمة الناتج المحلي الاجمالي، وهذا الامر تسبب بحصول عجز مخطط في السنوات التي ترتفع فيها اسعار النفط الخام. واختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة العمل على ايجاد قاعدة انتاجية متنوعة تهدف الى تقليل الاعتماد على النفط الخام من اجل المساهمة في تمويل الموازنة العامة للدولة وهذا الاجراء سيجنب الموازنة قضية العجز الدائم سواء المخطط ام الفعلي .

الكلمات المفتاحية : النفقات العامة ، الموازنة ، العجز ، العراق

Abstract

The study aimed to identify and analyze the most important real reasons for the increase in public expenditures in Iraq, as well as to measure and analyze the impact resulting from this increase in the public budget deficit in Iraq. Therefore, it was relied on the application of standard methods through the application of the joint integration methodology using the autoregressive model with slow periods. The Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) The results by the ARDL test showed an effect of the increase in the real causes in the planned deficit of the public budget in Iraq during the study period. The increase in GDP also led to an increase in the planned deficit and this This is due to the association of public expenditures with any improvement in the value of the gross domestic product, and this has caused a planned deficit in the years when crude oil prices rise. The study concluded with a set of recommendations, the most important of which are: the need to work on finding a diversified production base that aims to reduce dependence on crude oil in order to

[1] - بحث مستل من رسالة ماجستير

contribute to financing the state's general budget, and this measure will avoid the budget's issue of permanent deficit, whether planned or actual.
***Keywords** : public expenditures , budget , deficit , Iraq*

المقدمة

لقد شهد العالم أزمات اقتصادية وسياسية كثيرة، وعلى رأسها أزمة الكساد العالمي، التي كانت بمثابة المنعطف الذي أدى إلى إعادة النظر في حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وتحت ضغط الأزمات الاقتصادية وتأثيراتها السلبية، تنامى دور الدولة من خلال التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، إذ تُعد النظرية الكنزية من أهم النظريات التي أقرت بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية باستخدامها سياسات إنفاقية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية. إن اعتماد الاقتصاد العراقي على العوائد النفطية والتي ترتبط بدورها بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط الخام التي تتحدد خارجيًا جعل سياسة الإنفاق الحكومي يشوبها الكثير من التقلبات تبعًا للتغيرات الحاصلة في تلك العوائد، وهو ما انعكس على السياسة المالية المتبناة في العراق، واتباع الدولة لسياسه توسعية، ونظرًا لتلك التغيرات لم تعد الموارد المالية قادرة على كفاية وسد النفقات، الأمر الذي تسبب بظهور مشكلة مالية على مستوى اقتصادات الكثير من البلدان، ومنها العراق، تمثلت بعجز موازناتها العامة المتمثلة بزيادة النفقات العامة على الإيرادات مما دعا إلى وضع الحلول المناسبة لتمويل ذلك العجز.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في إلقاء الضوء على الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة في العراق لا سيما وأن الاقتصاد العراقي اتبع سياسة مالية توسعية ولدت عجزًا في الموازنة العامة، مما دفع الحكومة إلى مزيد من الاقتراض الداخلي والخارجي والذي انعكست آثاره السلبية على الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث:

إنَّ زيادة الإنفاق العام قد ولد عجزًا مستمرًا في الموازنة العامة، والذي يتم تمويل جزء كبير منه عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي، مما أدى إلى زيادة الدين العام ومن ثم أصبحت المالية العامة تدور في حلقة مفرغة من العجز والدين العام، يمكن أن تضفي في النهاية إلى انهيار القطاع الحكومي نتيجة لعدم قدرته على تسديد رواتب الموظفين، وكذلك عدم القدرة على تقديم الخدمات العامة.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها إنَّ تحديد أهم الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة في العراق ومعالجتها يمكن أن يحد من عجز الموازنة العامة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى ما يأتي :

1- تحديد وتحليل أهم الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة في العراق للمدة 2019-2004.

2- قياس وتحليل الأثر الناتج عن الزيادة الحقيقية للنفقات العامة في عجز الموازنة العامة في العراق باستخدام منهجية التكامل المشترك من خلال نموذج (**ARDL**).

1- الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة:

يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات، وكذلك زيادة عبء التكاليف العامة بنسبة ما، فالزيادة الحقيقية هي تلك الزيادة في النفقات التي يصاحبها ازدياد في كمية الخدمات المقدمة ونوعيتها، وكذلك الزيادة في مقدار العبء الضريبي الذي يقع على كاهل الفرد (علي وكداوي، 1998 :158)، وتُبين لنا الدراسات المختصة بالمالية العامة إلى أن الزيادة الحقيقية في النفقات الحكومية تعود إلى أسباب عديدة تختلف الأهمية النسبية لكل منها، وبحسب الظروف التي تكون عليها درجة التقدم في كل دولة، وهذه الأسباب هي مجموعة عوامل تكمن وراء تلك الزيادة في النفقات (العايب، 2010 :113) والتي يمكن إيجازها بالآتي:-

1-1: العوامل الاقتصادية :

أدى نمو المجتمعات اقتصاديًا، وكذلك التطور الذي لحق بالفكر الاقتصادي الذي شمل ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من أجل معالجة المشاكل الاقتصادية وزيادة مسؤولياتها الاجتماعية والعمل على تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي، دفع أغلب الحكومات خصوصا بعد أزمة الكساد العالمي إلى زيادة نفقاتها، ومن العوامل التي أدت إلى زيادة وتنامي في النفقات العامة هي:

1-1-1:النمو الاقتصادي:

قام العالم الألماني ادولف فاجنر(Adolf Wagner) للفترة من (1835-1917) بدراسة ظاهرة نمو النفقات العامة، وكان من الأوائل الذين اهتموا بدراسة تلك الظاهرة التي شملت عددًا من الأقطار الأوربية فضلاً عن الولايات المتحدة واليابان خلال القرن التاسع عشر، واستنتج فاجنر من دراسته التي أجراها أن هناك علاقة تبعية بين النمو الاقتصادي مقاسًا بنصيب الفرد من الدخل القومي أو الناتج المحلي الاجمالي، ونمو النشاط المالي الحكومي مقاسًا بنسبة النفقات العامة إلى النتاج المحلي الإجمالي (الخصاونة، 2015 : 62-61)، ويعد النمو الاقتصادي أحد الأسباب الاقتصادية لظاهرة تزايد النفقات العامة، والذي يتمثل في زيادة الدخل الوطني والتوسع في المشروعات العامة، ومعالجة التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي، ومن الطبيعي أن يصاحب هذا النمو الاقتصادي في أي مجتمع ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات العامة، أو مطالبة الأفراد بمستوى أفضل من الخدمات التي لم يكن بمقدورهم مطالبة الحكومة بها قبل ارتفاع متوسط دخلهم (العلام، 2012:54).

1-1-2:توسع نطاق التدخل الحكومي:

حدث تطور في دور الدولة تمثل في زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، خاصة بعد حدوث أزمة الكساد العالمي عام 1929 وبعد الثورة الاشتراكية في روسيا عام 1917، وما تبعه من اتجاه الدولة إلى القيام بعمليات الإنتاج، وبناء المصانع وغيرها، إذ تقوم الدولة باستغلال الكثير من المشاريع الصناعية والتجارية استغلالًا مباشرًا، والتوسع في نطاق المشاريع العامة بحيث أخذت تحل محل المشاريع الخاصة في كثير من فروع النشاط الاقتصادي (القاضي، 2014 :75)،

إن تبني الدولة لسياسة التشغيل الكامل وما يرافقها من ارتفاع في عدد العاملين والموظفين والزيادة في الأجور والرواتب، يعكس ذلك توسع الدولة في وظائفها، ومن ثم زيادة النفقات العامة، كما تقوم الدولة بدعم بعض فئات المنتجين لتوسيع إنتاجهم أو تشجيعهم على الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة للدولة(مراد،1964:98 .)

1-2: العوامل الاجتماعية :

تعد العوامل الاجتماعية من أهم العوامل التي أدت إلى تطور دور الدولة، واتساع نشاطها، ويمكن تلخيص أهم الخصائص الاجتماعية المؤدية إلى زيادة النفقات العامة هي:

1-2-1: تبني سياسات اجتماعية جديدة:

لقد أصبح من واجب الدولة الحديثة انتهاج سياسات وبرامج اجتماعية ترمي إلى تقديم خدمات متنوعة وجديدة، فزيادة على خدماتها الأساسية المقدمة إلى الأفراد في مجال الصحة والتعليم، قدمت الدولة خدمات أخرى مثل العناية بالأطفال وتغذيتهم، والاهتمام بالترفيه الاجتماعي، وكذلك العناية بمجالات النشاطات الطلابية، ودعم برامج إطعام الطلبة، ومن المعروف أن هذا الدور الجديد للدولة يؤدي إلى زيادة النفقات العامة للدولة ، وكذلك يقصد بها قيام الحكومة بتقديم المساعدات والمبالغ للطبقات الاجتماعية ذات الدخل المحدود خلال فترة استثنائية تكون تلك الطبقات بحاجة لهذا الإنفاق(إسماعيل، 2002: 133).

1-2-2: نمو الوعي الاجتماعي:

لم يعد الأفراد يقبلون من الدولة أداء وظائفها التقليدية فحسب بل أصبحوا يحملون الدولة مسؤوليات أخرى، وذلك بسبب تطور الوعي الاجتماعي لدى الأفراد، فأصبح الأفراد يحملون الدولة مسؤولية تحقيق الضمان الاجتماعي بتأمينهم ضد المخاطر الاجتماعية كالأمراض والشيخوخة والعجز، وبعض المخاطر الاقتصادية كالبطالة وإصابات العمل مما أدى هذا التأمين إلى زيادة كبيرة في النفقات العامة للدولة

1-3: العوامل السياسية:

تضمنت العوامل السياسية تنامي درجات الوعي السياسي وما رافقه من مبادئ وأفكار سياسية وبالذات ما يتصل منها بالأفكار الاشتراكية والديموقراطية، والتي تتضمن ضرورة خدمة السلطة السياسية التي تمثلها الدولة للمجتمع بكافة أفراده وفئاته وما يقتضي هذا من ضرورة المشاركة السياسية من قبل المجتمع (علي، 2011 :65).لذلك تُقسم العوامل السياسية التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة على قسمين هما:-

1-3-1: العوامل السياسية الداخلية:

أدت التعديلات الدستورية الحديثة وتقريرها مبدأ مسؤولية السلطة التنفيذية أمام القضاء إلى زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة أي مسؤولية تتعرض لها الدولة من تعويضات أو مسائلة سياسية أمام المجلس النيابي، لذلك اتجهت معظم الحكومات إلى توفير الحد الأدنى من الخدمات العامة كالتعليم والرعاية والصحية، وتحقيق استثناءات لهم وتعويضهم ماديًا، وكان لتعدد الاحزاب السياسية وانتشارها في غالبية الدول النامية وتنافسها على السلطة اتجاه النظام الحزب الحاكم إلى زيادة عدد المشروعات والخدمات الاجتماعية بقصد تحقيق إرضاء شعبي، والذي كان له أثر واضح في ارتفاع النفقات (العلام، 2012 :57)، ومن الأسباب السياسية الداخلية، قيام بعض النواب بالمُغالاة في المطالبة ببعض الخدمات الخاصة بالدوائر الانتخابية الممثلين لها إرضاءً للناخبين، ويكون ذلك على حساب ميزانية الدولة مما يؤدي إلى نوع من المزايدات بين أعضاء المجالس النيابية، في حين يجب أن تتجه مسؤولية النواب اتجاه المجتمع ككل وليس اتجاه الدوائر الانتخابية الخاصة بهم فقط مما يثقل كاهل موازنة الدولة، ومن ثم يؤدي إلى زيادة نفقاتها(الاعسر،77:2012).

1-3-2: العوامل السياسية الخارجية:

تؤدي زيادة ونمو العلاقات الخارجية الدولية إلى أهمية التمثيل الدبلوماسي بين الدول وارتفاع عدد العاملين في السفارات والقنصليات في مختلف المجالات العسكرية والتجارية والثقافية وتفاقم النفقات المتصلة بها، كذلك يؤدي نمو العلاقات الدولية إلى زيادة نفقات اشتراك الدول في المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها، والمنظمات الإقليمية كمنظمة الدول العربية، مما يترتب على الدول المنضمة أعباء مالية كبيرة ليس مجرد لانتمائها إلى

هذه المنظمات، بل أيضًا بسبب إرسال وفود إليها عند انعقاد دوراتها وحضور المؤتمرات الخاصة بها و التمثيل الدبلوماسي (الوادي، 114-115:2007)، ومن الأسباب السياسية الخارجية للدول المتقدمة التي تعود إلى توسع تلك الدول في تقديم الإعانات والمساعدات والقروض للدول النامية من أجل تطوير العلاقات الدولية التي تعد كأداة من أدوات السياسة الخارجية، مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام لِمثل هذه الدول (العلام،58:2012).

1-4: العوامل الإدارية :

إن التوسع في وظائف الدولة ومَهامِها أدى إلى اتساع جهازها الإداري، وزيادة عدد العاملين فيه، من العمال والموظفين إذ رافق ذلك ارتفاع في حجم المستلزمات السلعية والخدمية اللازمة لتسهيل مهمة هذه الأجهزة، ومن ثم أدى هذا التوسع إلى زيادة النفقات العامة سواء كانت هذه النفقات في شكل رواتب وأجور، أو ثمنًا لمشتريات الحكومة، ومن العوامل التي تساهم في زيادة النفقات العامة سوء التنظيم الإداري، وازدياد عدد العاملين، وخاصة في الدول النامية، ومما يزيد الأمر سوءًا انخفاض إنتاجية العمل، وسوء كفاءة العاملين في أجهزة الدولة، وبخاصة أن الخدمات الحكومية التي تقدمها الدولة تعتمد على كثافة عنصر العمل مما يزيد الحاجة إلى عدد أكبر من العاملين، وهذا يقود إلى زيادة حجم الإنفاق من الأجور والرواتب المدفوعة، ومن ثم زيادة النفقات العامة للدولة (الشيخ و وآخرون، 55:2020).

1-5: العوامل المالية:

والتي تتلخص بسهولة حصول الدولة على موارد مالية إضافية ووجود فائض من الإيرادات العامة في خزينة الدولة، والذي يؤدي بدوره إلى إغراء الحكومة بإنفاق هذا الفائض في مجالات غير ضرورية، وبذلك تزداد النفقات العامة، ومن الصعوبة بمكان إنقاص النفقات العامة في السنوات اللاحقة بسبب مرونة الإنفاق العام ارتفاعًا، وعدم مرونته انخفاضًا، وتبرز خطورة هذا الوضع عندما تستوجب السياسة الاقتصادية والمالية الرشيدة خفض النفقات العامة لمكافحة التضخم مثلًا (العبيدي،87:2011).

1-6: العوامل العسكرية :

تتجسد العوامل العسكرية في أمرين مهمين هما:

1-6-1: الحُروب :

يُعد الاقتصاديان بيكوك peacock ووايزمان wiesman من أوائل الكتاب الذين شددوا على أهمية هذا العامل في تزايد النفقات العامة، وفي دراسة لهما عن هذه الظاهرة للفترة (1880-1950) إذ توصل الباحثان إلى أن الحروب من أهم العوامل العسكرية التي تؤدي إلى زيادة النفقات وذلك لأسباب، منها: أن قيام الحروب يستدعي فرض التجنيد الإجباري، وتحمل نفقات باهظة، وكذلك تحويل استخدام الموارد الإنتاجية من الاستخدامات المدنية إلى الاستعمالات العسكرية، وشراء المعدات المتطورة لديمومة الجهد الحربي (إسماعيل،140:2002)، إذ تهدف الدول جميعًا إلى الوفاء بالمتطلبات الأساسية للمواطنين، ومن أهم هذه المتطلبات هي توفير الحماية الداخلية والخارجية لهم؛ لذلك تقوم أغلب الدول بتخصيص جزء لا يستهان به من إنفاقها على القطاع العسكري، والذي يتألف من تكاليف إنتاج أو استيراد الأدوات والمركبات المستخدمة في الدفاع، وأيضًا النفقات المتعلقة بأنشطة البحث والتطوير، وكذلك الرواتب والأجور الموظفين والعسكريين والمدنيين العاملين في مجال الدفاع والإنفاق العسكري ، فعندما تزداد المخصصات اللازمة للدفاع يرافقها انخفاض في التخصيصات الموجهة للقطاعات الاخرى ،ومن ناحية أخرى يلاحظ أن النفقات العامة وإن كانت تميل إلى التراجع بعد انتهاء الحرب إلى أنها تبقى مرتفعة ولا تعود إلى مستواها الطبيعي، أي: ما قبل

الحرب؛ بسبب الاستنزافات الحربية والاضطرابات الاجتماعية التي تتسبب في زيادة النفقات العامة (الخطيب والشامية،88:2007) .

2-6-1: نفقات التسليح :

ذهبت العديد من الدول إلى وضع ميزانية حربية ، لأغراض التسليح والإنفاق على شراء المعدات العسكرية فضلاً عن الموازنة العادية للدولة، وقد أدى تعاقب الحروب وانتشارها وبصفة خاصة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين إلى زيادة النفقات العامة زيادة كبيرة، ويعد هذا العامل من أهم العوامل التي أدت إلى زيادة النفقات العامة للدولة (حلمي والحمود،123-124:2002)، إذ يأخذ الإنفاق على الدفاع منحنى متزايد، وخاصة في الدول الصناعية والدول النامية على حد سواء، ولكن الأسباب الكامنة خلف هذه الزيادة في الدول الصناعية تختلف عن تلك التي تفسر الزيادة الحاصلة في النفقات في الدول النامية، ففي الدول النامية تُعد الزيادة في الإنفاق العسكري نتيجة إنشاء وتأسيس الجيوش للحفاظ على سيادتها والدفاع عن أمنها واستقرارها، في ظل زيادة حدة المخاطر الخارجية والصراعات الإقليمية، وهذا يستلزم استيراد تجهيزات عسكرية وصيانتها والتدريب عليها فضلاً عن النفقات المخصصة للحصول على خدمات الدفاع وإنشاء القواعد والبنى التحتية، أما في الدول الصناعية يعد توسيع الأهداف الأمنية سببًا جوهريًا في نمو النفقات المتمثلة في الدفاع والأمن القومي، ومن الأسباب المهمة في هذا الخصوص زيادة حدة التوتر الدولي، وكل ذلك يتطلب إنشاء وتنامي قواعد عسكرية خارج حدودها والدخول في تحالفات عسكرية مع دول أخرى، وكل هذا يستدعي زيادة الإنفاق لمد الدول المتحالفة بالأسلحة والأموال (الخصاونة،65:2015).

2- تحليل الزيادة الحقيقية للنفقات العامة في العراق.

تعد ظاهرة زيادة النفقات العامة السمة التي تتصف بها أغلب دول العالم عبر تاريخها المالي الطويل إذ كان ذلك نتيجة لتطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية، فبدأت دولة حارسة ثم دولة متدخلة ثم دولة منتجة، هذه الزيادة في تدخل الدولة تطلب زيادة في النفقات العامة إذ يرى (فاجنر) أن نسبة النفقات العامة في الناتج القومي تميل إلى الزيادة بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج القومي، وأنه كلما حقق مجتمع ضمن المجتمعات معدلًا معينًا من النمو الاقتصادي، فأن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة ويعمل على زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج القومي، لذلك يمكن تحليل أسباب ظاهرة زيادة النفقات العامة في العراق للأسباب حقيقية وكالآتي:

2-1: الأسباب الاقتصادية:

تتمثل الأسباب الاقتصادية بالزيادة المستمرة في إجمالي النفقات نتيجة الزيادة في الدخل القومي والتوسع في المشاريع العامة ومعالجة التقلبات الاقتصادية في العراق، فزيادة الدخل القومي تؤدي إلى زيادة الإيرادات التي تحصل عليها الدولة، الأمر الذي يشجع الدولة على استغلالها في زيادة الإنفاق على الأوجه المختلفة، كذلك يؤدي التوسع في المشاريع الاقتصادية العامة إلى زيادة النفقات العامة، وتهدف الدولة من قيامها بهذه المشاريع إلى الحصول على موارد إضافية لخزانة الدولة أو تعجيل بعملية التنمية الاقتصادية ومحاربة الاحتكار.

الجدول (1): تطور الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منهُ في العراق للمدة (2004- 2019) (مليون دينار)

البيان السنوات	إجمالي الدخل القومي (1)	إجمالي النفقات العامة (2)	إجمالي لإيرادات العامة (3)	العجز المخطط (4)	نسبة العجز إلى الدخل القومي 1/4% (5)	نسبة العجز إلى الإنفاق العام 2/4% (7)	نسبة العجز إلى لإيرادات العامة 3/4% (6)

17.33	26.62	10.67	7022560	40502830	26375175	65798566.8	2005
11.35	14.35	6.52	5570857	49055445	38806679	85431538.8	2006
17.58	24.75	9.65	9662938	54964850	39031232	100100816.6	2007
11.32	15.29	6.15	9086892	80252182	59403374	147641254.0	2008
33.97	33.74	15.57	18757308	55209353	55589721	120429277.2	2009
32.66	32.68	15.65	22922155	70178223	70134201	146453468.5	2010
15.12	19.97	8.18	15727976	103989089	78757667	192237070.3	2011
12.34	14.07	6.51	14796032	119817224	105139575	227221851.2	2012
16.80	16.05	7.85	19127945	113840076	119127556	243518658.5	2013
19.20	18.03	8.51	20236854	105386623	112192126	237554034.2	2014
44.41	36.09	13.69	25414065	57215315	70417515	185550902.2	2015
45.29	32.88	12.98	24194919	53413445	73571003	186397293.8	2016
27.41	28.69	9.80	21659739	79011421	75490115	220905643.8	2017
11.74	15.47	5.10	12514516	106569833	80873189	245325424.3	2018
25.60	24.64	12.26	27537929	107566995	111723523	224577342.1	2019

المصدر:

- وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، جداول الموازنة العامة.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.
- معدل التغير السنوي من عمل الباحث القيم بين القوسين سالبة.

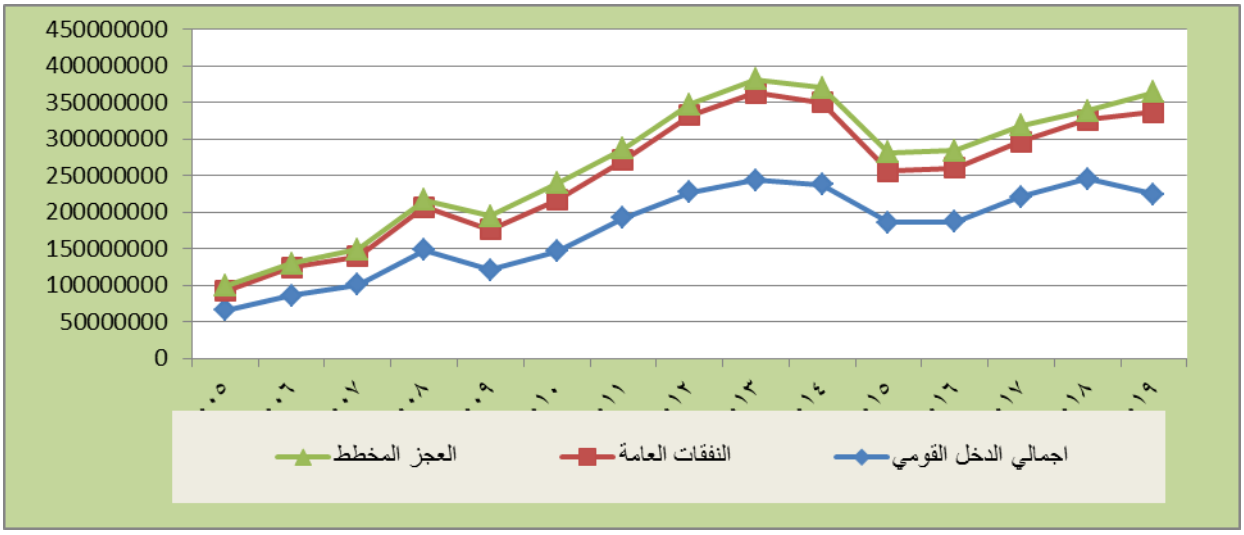

المصدر: من عمل الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (1).

شكل(1)

تطور مسار الدخل القومي والنفقات العامة في الاقتصاد العراقي

يستدل من الجدول (1) أن نسبة العجز المخطط إلى الدخل القومي شهدت تذبذبًا خلال المدة (2005–2019)، إذ بلغ (10.67%) عام 2005، ثم انخفض خلال المدة (2009–2010) لتسجل نسبة العجز المخطط إلى الدخل

القومي (15.57 %) و(15.65%) على التوالي نتيجة للارتفاع الحاصل في أسعار النفط التي انعكست بشكل إيرادات مالية تفي بمتطلبات تلبية النفقات العامة، وهذا ما جعل اللجوء إلى العجز المخطط أمر غير ضروري، إلا أن الأحداث التي تتابعت بعد ذلك أدت إلى انخفاض العجز المخطط، إذ بلغ ما يقارب (8.18%) عام 2011، فيما بلغت نسبة العجز المخطط إلى الدخل القومي لعامي (2017–2018) إلى ما يقارب (9.80%) و(5.10%) على التوالي، إلا أنها عادت لترتفع وتسجل ما يقارب (10.26%) عام 2019.

كما أن نسبة العجز إلى النفقات في الموازنة العراقية شهدت تذبذبًا خلال المدة (2005 – 2019)، ليبلغ ما يقارب (26.62%) عام 2005، لينخفض إلى ما يقارب (24.65%) عام 2019، أما (2009 – 2010) إذ إنها سنوات تعاني من عجز فعلي، لذا فقد بلغت نسبة العجز إلى الإنفاق بحدود (33.75%) عام (2009)، لينخفض الى ما يقارب (32.68%) عام(2010)، ليرتفع عجز إلى الإنفاق ليسجل أعلى نسبة له خلال مدة الدراسة ليبلغ ما يقارب (36.09%) عام (2015))، في حين شهدت المدة التي تعاني من العجز الفعلي (2013 – 2016)، إذ بلغت نسبة العجز ما يقارب (16.05%) عام (2013)، ليصل إلى ما يقارب (32.88%) عام (2016)، ليستمر بالزيادة إلى ما يقارب (24.65%) عام (2019) .

أما نسبة العجز المخطط إلى الإيراد العام خلال مدة الدراسة (2005 – 2019) فقد شهدت تذبذبًا، لأنها مرتبطة بأسعار النفط والكمية المصدرة منها يوميًا، إذ بلغت نسبة العجز إلى الإيراد العام بحدود (17.33%) عام 2005، ليرتفع إلى ما يقارب (25.60%) عام (2019)، ليرتفع ويسجل أعلى نسبة له خلال مدة الدراسة بحدود (45.30%) عام (2016)، أما السنوات (2009 – 2010)، إذ بلغ نسبة العجز المخطط إلى الإيراد العام (33.97%) عام (2009) لينخفض إلى (32.66%) عام (2010)، لذا شهدت المدة تفاوتًا في نسبة العجز إلى الإيراد العام خلال المدة التي تعاني من عجز فعلي هي (2013 – 2016) إذ بلغ نسبة العجز إلى الإيراد ما يقارب (16.80%) عام (2013)، لترتفع بعد ذلك لتبلغ (45.29%) عام 2016، إذ بلغ تصدير النفط الخام ما يقارب(2.9) مليون برميل يوميًا على أساس معدل سعر قدره (90) دولارًا للبرميل، في حين بلغ تصدير النفط الخام الفعلي (2.9) مليون برميل يوميًا بمتوسط سعر (103) دولار للبرميل عام (2013)، أما في عام (2016)، فقد بلغت الإيرادات من تصدير النفط ما يقارب(3.6) مليون برميل يوميًا على أساس معدل سعر قدره (45) دولار للبرميل الواحد، في حين الكمية المصدرة الفعلية بلغت (3.3) مليون برميل بمتوسط سعر (36) دولارًا للبرميل الواحد عام (2016)، أما المدة اللاحقة فإن نسبة العجز إلى الإيراد العام ارتفعت لتبلغ ما يقارب (8.51%) عام 2018، إذ بلغت الكمية المصدرة من النفط الخام التخمينية (3.7) مليون برميل يوميًا وبمعدل سعر قدره (42) دولارًا للبرميل الواحد، في حين بلغت الكمية المصدرة الفعلية من النفط الخام (3.3) مليون برميل بمتوسط سعر البرميل (49.3) دولارًا للبرميل الواحد عام (2017)، أما في عام (2018)، فقد بلغت الكمية المصدرة التخمينية (3.8) مليون برميل يوميًا على أساس معدل سعر بلغ (46) دولارًا للبرميل الواحد، أما الفعلية فقد بلغت الكمية المصدرة (4.0) مليون برميل بمتوسط سعر للبرميل النفط بلغ (65.6) دولارًا مقارنة بالعام السابق.

2–2: الأسباب الاجتماعية:

أصبحت الدولة تتولى مسؤولية تقديم خدمات اجتماعية كثيرة، كالإعانات الاجتماعية للطبقات الفقيرة، والرواتب التقاعدية، والخدمات التعليمية والصحية وذلك لتطور الوعي الاجتماعي لدى المواطنين مما دفعهم إلى مطالبة الدولة

بتقديم المزيد من الخدمات الاجتماعية وتحسين أحوالهم المعيشية والتعليمية والصحية، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة النفقات العامة للدولة، و الجدول (3–2) يبين هذه الخدمات الاجتماعية .

جدول(2) العجز المخطط وعلاقته بنفقات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق للمدة(2004–2019)

(مليون دينار)

البيان السنوات	العجز المخطط	نفقات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	نسبة العجز المخطط إلى نفقات وزارة العمل	التحويلات الحكومية	منافع اجتماعية (الرعاية الاجتماعية)	نسبة المنافع الحكومية إلى إجمالي التحويلات	الإعانات والمنح وخدمة الفوائد	نسبة الإعانات والمنح وخدمة الفوائد إلى إجمالي التحويلات
2005	7022560	964730	%13	–––	–––	–––	–––	–––
2006	5570857	405038	%7	–––	–––	–––	–––	–––
2007	9662938	433563	%4	10126013	5557034	54.88	4568979	45.12
2008	9086892	681842	%7	18021738	8258453	45.82	9763285	54.175
2009	18757308	2192676	%11	12354641	5659820	45.81	6694821	54.19
2010	22922155	713388	%3	12573781	5133466	40.83	7440315	59.17
2011	15727976	3233682	%2. 5	13703407	5916996	43.18	7786411	56.82
2012	14796032	3042694	%20	30028833	7417150	24.70	2261168 3	75.3
2013	19127945	5605571	%29	20168758	6737447	33.41	1343131 1	66.59
2014	20236854	6799814	%33	23744730	14363878	60.5	9380852	39.51
2015	25414065	5705716	%22	16156046	11447912	70.86	4708134	29.14
2016	24194919	9359697	%38	16864673	10350617	61.37	6514056	38.63
2017	21659739	17275476	%79	21680151	14822563	68.37	6857588	31.63
2018	12514516	12443773	%99	26397761	15166803	57.45	1123095 8	42.55
2019	27537929	15788282	%57	36060518	19696020	56.61	1636449 8	45.38

المصدر :

1–وزارة المالية، دائرة المحاسبة نظام توحيد حسابات الدولة للموازنة الجارية والاستثمارية حسابات ختامية للمدة (2004 – 2019).

2- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية للمدة (2004- 2019).

يتبين من الجدول (2) أن نسبة العجز المخطط إلى نفقات وزارة العامل والشؤون الاجتماعية للمدة (2007-2019)، كانت متباينة، والتي سجلت اعلى نسبة في عام (2018)والتي بلغت (99%) فيما سجلت ادنى نسبة خلال مدة الدراسة في عام (2011) والتي بلغت (2.5%) كما أن نسبة المنافع الحكومية إلى إجمالي التحويلات الحكومية شهدت تذبذبًا طول مدة الدراسة، إذ بلغت أعلى نسبة لها في عام (2015) إذ بلغت (70,86%) بالرغم من انخفاض النفقات العامة في ذلك العام نتيجة لتراجع الإيرادات العامة لكن تعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع معدل البطالة والفقر الناتجة عن نزوح سكان بعض المحافظات العراقية بعد احتلالها من قبل عصابات داعش مما أفقد الكثير من هؤلاء السكان أعمالهم، لذلك ما كان على الحكومة إلا أن تقدم المزيد من الدعم لهذه العوائل، في حين كانت أدنى نسبة في عام (2012)، إذ بلغت (24,7%)، وهذا يعود إلى الارتفاع الكبير الذي شهدته التحويلات الاجتماعية، أما الإعانات وخدمة الفوائد والمنح، فقد شكلت هي الأخرى نسب مرتفعة في بعض السنوات، ونسب منخفضة في البعض الآخر، وهذا يعزى إلى عدة أسباب مختلفة، منها زيادة أو انخفاض الإيرادات العامة المرهونة بأسعار النفط العالمية، والوضع الأمني والسياسي غير المستقر، والصراعات الطائفية وغيرها، إذ شهد عام (2012) أعلى نسبة بلغت (75.3 %) من حجم التحويلات الحكومية؛ بسبب زيادة المنح في تلك السنة، أما أدنى نسبة كانت في عام (2015)، إذ بلغت (29.14 %).

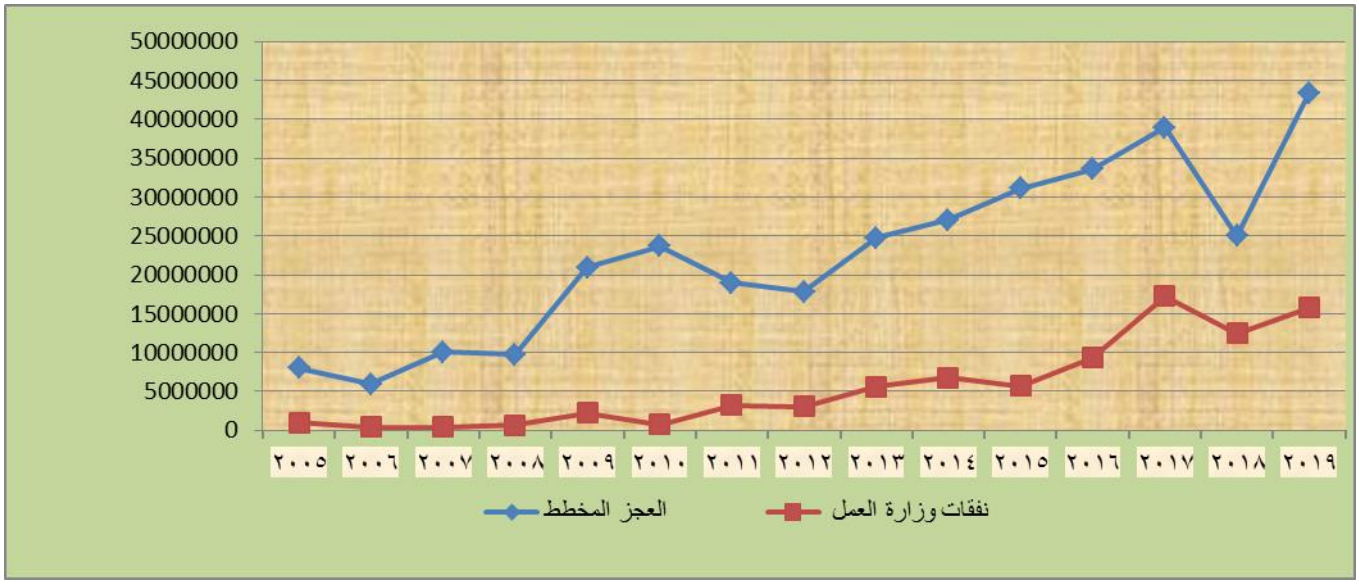

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

شكل (2)

تطور المنافع الاجتماعية والإعانات والمنح وخدمات الفوائد للمدة (2007 - 2019)

قد شكلت النفقات التحويلية كنسبة إلى مجموع الإنفاق الحكومي في العراق (25%) خلال عام (2007)، ثم انخفضت بشكل تدريجي خلال عامي (2010 و 2011) على التوالي، إذ بلغت الأهمية النسبية (17%) من مجموع الإنفاق الحكومي، لتشهد المدة التي تلت عام (2011) تذبذبًا في حصة النفقات التحويلية صعودًا ونزولًا، إذ بلغت عام (2012) ما نسبته (28%) ثم انخفضت عام (2013) بنسبة كبيرة لتصل إلى (16%)، ثم تحسنت بعد ذلك لتصل

خلال عامي (2014 و 2015)، إذ بلغت (21%، 22%) على التوالي، لتحضى بأعلى نسبة لها في عام (2018) بنسبة (32%)، إذ زاد اهتمام الحكومة في الآونة الأخيرة بالطبقات الدنيا من المجتمع، فزادت بذلك نفقات الرعاية الاجتماعية والمنح والتعويضات الممنوحة إلى أصحاب الأملاك المتضررة والإعانات المقدمة للطبقات الفقيرة وإعطائها الأولوية من إجمالي النفقات، وهذا أدى إلى ارتفاع كبيرة في العجز المخطط وصل إلى (27537929) مليون دينار عام(2019)، أي: بزيادة أكثر من (60%) مما كانت عليه في عام (2018).

2-3: الأسباب السياسية:

هناك نوعين من العوامل السياسية التي تؤدي إلى زيادة النفقات، منها عوامل سياسية داخلية، وعوامل خارجية، ومن أهم العوامل السياسية الداخلية التي تؤثر على ازدياد النفقات العامة، هي انتشار المبادئ الديمقراطية، ونمو مسؤولية الدولة تجاه علاقاتها الخارجية، ودرجة نقاء الأخلاق السياسية، ومن الأسباب السياسية الداخلية ايضا قيام بعض النواب بالمُغالاة في المطالبة ببعض الخدمات الخاصة بالدوائر الانتخابية الممثلين لها إرضاءً للناخبين، ويكون ذلك على حساب موازنة الدولة، مما يؤدي إلى نوع من المزايدات بين أعضاء المجالس النيابية، في حين يجب أن تتجه مسؤولية النواب اتجاه المجتمع ككل وليس تجاه الدوائر الانتخابية الخاصة بهم فقط، مما يثقل كاهل موازنة الدولة، ومن ثم يؤدي إلى زيادة نفقاتها وهذا ما يبينه الجدول (3) وكما يأتي.

جدول (3) بعض العوامل السياسية الداخلية في العراق (مليون دينار)

البيان السنوات	عدد مقاعد البرلمان (1)	عدد القوائم والأحزاب المشاركين في الانتخابات (2)	عدد المرشحين (3)	الإنفاق العام لمجلس النواب (4)	العجز المخطط (5)	نسبة العجز إلى إجمالي إنفاق مجلس النواب (6)
2005	275	223	17000	———	7022560	———
2006	275	223	17000	383800	5570857	%6
2007	275	223	17000	981221	9662938	%10
2008	275	223	17000	1752166	9086892	%19
2009	275	223	17000	1910049	18757308	%10
2010	325	179	6281	1882994	22922155	%8
2011	325	179	6281	2919568	15727976	%18
2012	325	179	6281	3076530	14796032	%20
2013	325	179	6281	3718036	19127945	%19
2014	329	277	9039	2881158	20236854	%14
2015	329	277	9039	3028093	25414065	%11
2016	329	277	9039	2373869	24194919	%9
2017	329	277	9039	2619545	21659739	%12
2018	328	320	7367	2602280	12514516	%20
2019	328	320	7367	2982985	27537929	%10

المصدر:

-العمود(4,5) التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، نشرات متعددة، (2005- 2019).

-العمود(1,2,3) من عمل الباحث بالاعتماد على الموقع الالكتروني:

-https://www.alhurra.com /

-wwhttps://w.sasapost.com/Iraq

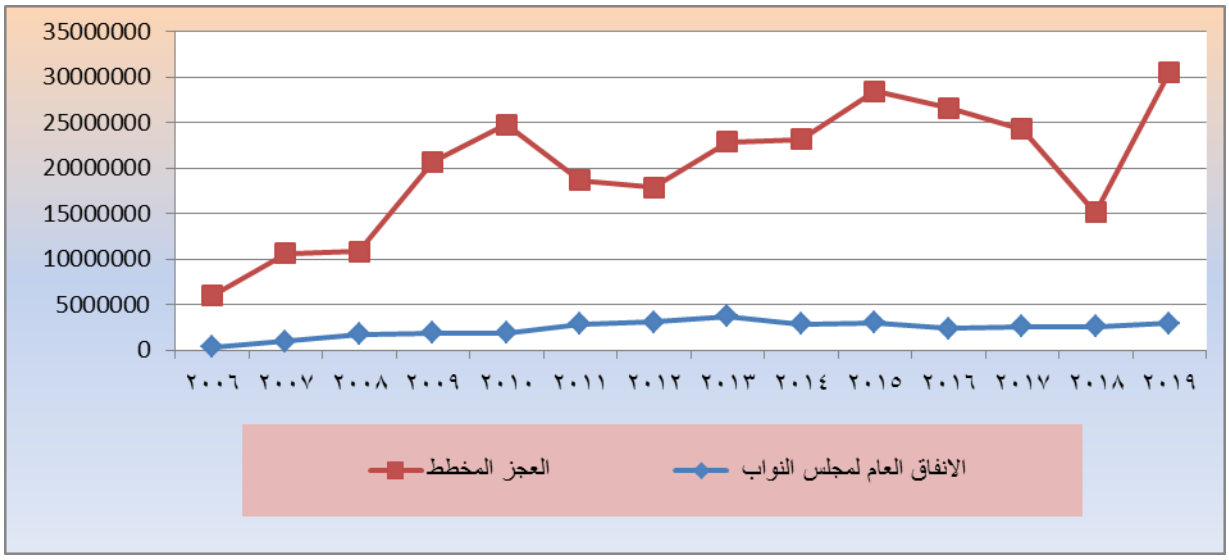

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (3).

شكل (3)

تطور مسار النفقات العامة لمجلس النواب العراقي للمدة (2006- 2019)

يتبين من الجدول (3) أن التكتلات المشاركة في الانتخابات البرلمانية خلال الدورة الانتخابية الأولى عام 2005، بلغ ما يقارب (223) حزبًا وعدد المرشحين بلغ ما يقارب (17000) مرشح، إذ تؤدي زيادة عدد الأحزاب إلى زيادة في نفقات الدولة، وذلك من خلال زيادة عدد المقرات التابعة للأحزاب وارتفاع عدد أعضائها، وتخصيص رواتب لهم، وكذلك حملات الدعاية والإعلان عن المرشحين، في حين بلغ الإنفاق العام لمجلس النواب خلال الدورة الأولى (383800) مليون دينار عام 2005، وبلغت نسبة العجز المخطط إلى نفقات مجلس النواب (6%)، ثم ارتفعت إلى (1910049) مليون دينار عام 2009 بنسبة عجز مخطط إلى نفقات مجلس النواب بلغت ما يقارب (10 %)، أما الدورة الانتخابية الثانية، فقد بلغ عدد القوائم والأحزاب المشاركين في الانتخابات لعام (2010)ما يقارب (179)، أما عدد المرشحين، فقد بلغ ما يقارب (6281) مرشح، في حين بلغ نفقات مجلس النواب ما يقارب (1882994) مليون دينار لعام 2010، وبلغت نسبة العجز المخطط ما يقارب (8%)، واستمر بالزيادة خلال تلك المدة ليبلغ (3718036) مليون دينار عام (2014) لتصبح نسبة نفقات مجلس النواب الى العجز المخطط ما يقارب (14%)، وكان ذلك الارتفاع بسبب زيادة عدد مقاعد البرلمان لتلك الدورة من(275) مقعدًا إلى (325) مقعدًا، أما الدورة الانتخابية الثالثة، فقد بلغ عدد القوائم والأحزاب المشاركين في الانتخابات لعام (2014) ما يقارب (277)، أما عدد المرشحين، فقد بلغ ما يقارب (9039) مرشحًا، في حين بلغ الإنفاق العام لمجلس النواب (2881158) مليون دينار لعام (2014)، واستمر بالزيادة خلال تلك المدة التي بلغ فيها (2602280) مليون دينار عام (2017)، إذ ازداد عدد المقاعد البرلمان من (325) مقعدًا إلى أن وصل إلى (328) مقعدًا عام 2018.

أما على صعيد العوامل السياسية الخارجية، فيتأثر العجز المخطط للموازنة العامة بعدة أسباب، منها نفقات وزارة الخارجية، ونفقات المتعلقة بالمؤسسات التابعة لها، والجدول (4) يوضح تطور هذه النفقات.

جدول (4) نفقات وزارة الخارجية في العراق للمدة (2004-2019) (مليون دينار)

البيان السنوات	نفقات وزارة الخارجية	العجز المخطط	نسبة العجز إلى إجمالي إنفاق وزارة الخارجية
2005	**674331**	**7022560**	**%9**
2006	**430832**	**5570857**	**%7**
2007	**569439**	**9662938**	**%5**
2008	**515608**	**9086892**	**%5**
2009	**1087265**	**18757308**	**%5**
2010	**970624**	**22922155**	**%4**
2011	**1741253**	**15727976**	**%11**
2012	**1480200**	**14796032**	**%10**
2013	**1804331**	**19127945**	**%9**
2014	**1550039**	**20236854**	**%7**
2015	**1364721**	**25414065**	**%5**
2016	**726204**	**24194919**	**%3**
2017	**1619463**	**21659739**	**%7**
2018	**892046**	**12514516**	**%7**
2019	**1028777**	**27537929**	**%3**

المصدر:

1- وزارة المالية، دائرة المحاسبة نظام توحيد حسابات الدولة للموازنة الجارية والاستثمارية للمدة (2004 – 2019).

2- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية للمدة (2004– 2019).

يشير الجدول (4) إلى تطور نفقات وزارة الخارجية في العراق للمدة (2004–2019)، فنلاحظ أن تلك النفقات شهدت تغيرات وتقلبات طول مدة الدراسة، إذ بلغت أعلى نسبة في العام 2019، إذ وصلت إلى (1619463) مليون دينار، وبلغت نسبة العجز المخطط إلى نفقات وزارة الخارجية ما يقارب (3%)، إذ حصل تطور في علاقات العراق الخارجية، وخاصةً بعد تغير نظام الحكم عام 2003 إذ ترتب عليه فتح العديد من السفارات والقنصليات في الخارج، مما انعكس ذلك على زيادة عدد الموظفين والعاملين في السفارات، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة نفقات، اما عام (2005) إذ بلغت النفقات ما يقارب (674331) مليون دينار بنسبة عجز مخطط إلى نفقات وزارة الخارجية بلغت ما يقارب (9%)، إذ كان العراق منشغلًا بالصراعات الداخلية التي حدثت بعد تغير النظام، مما جعله منعزلًا عن محيطه الخارجي.

2-4:الأسباب الإدارية:

تحتل الأسباب الإدارية مكانة كبيرة في التطورات التي تؤثر في العجز المخطط للموازنة العامة، إذ لا تقوم الدولة كشخص معنوي بوظائفها إلا عن طريق موظفيها الذين يمثلون الجهاز الإداري للدولة، والذي يحصل مقابل ما يقوم به من خدمات على أجور ومرتبات تدخل ضمن النفقات العامة للدولة، وكلما زاد عدد الموظفين زادت نفقاتهم، وتزداد المشكلة عندما لا يكون لهذه الزيادة ما يبررها، حين لا يقابل الزيادة في عدد الموظفين عمل حقيقي.

جدول (5) يبين التوسع في الجهاز الإداري للدولة في العراق للمدة (2004–2019) (مليون دينار)

البيان السنوات	عدد الوزارات	عدد الهيئات غير المرتبطة بوزارة	عدد العاملين في الحكومة	النفقات التشغيلية	العجز المخطط	معدل التغير السنوي للعجز المخطط

—	1584000	29066329	1047718	1	27	2004
77.44	7022560	22471649	–	6	26	2005
)26.05)	5570857	32597610	–	6	26	2006
42.348	9662938	29819861	—	6	26	2007
(6.33)	9086892	39087420	—	6	26	2008
51.55	18757308	45941063	1469044	6	26	2009
18.16	22922155	54580860	1471659	6	26	2010
(45.74)	15727976	60925554	1512231	6	26	2011
(6.29)	14796032	75788623	1566070	6	27	2012
22.64	19127945	78746806	—	7	27	2013
5.47	20236854	76741673	2789357	7	27	2014
20.37	25414065	51832839	—	7	27	2015
(5.03)	24194919	55162800	—	15	24	2016
(11.70)	21659739	59025700	—	19	22	2017
(73.07)	12514516	67052856	—	23	22	2018
54.55	27537929	87301000	4500000	22	22	2019

المصدر:

- وزارة التخطيط، دائرة التنمية البشرية، سياسات التشغيل والقوى العاملة للمدة (2009-2012).
- الارقام و النسب بين القوسين سالبة .

يبين الجدول (5) التوسع في الجهاز الإداري في العراق، إذ بلغ عدد الوزارات (27) وزارة، وعدد الهيئات غير المرتبطة بوزارة هيئة واحدة، ويقدر عدد الموظفين في الحكومة (1047718) موظف لعام (2004)، ثم انخفض عدد الوزارات في الدولة ليصل إلى (26) وزارة، بينما ارتفع عدد الهيئات غير المرتبطة بوزارة ليصل إلى (6) هيئات عام (2005)، واستمر الحال على ما هو عليه إلى عام (2009) ليقدر عدد الموظفين العاملين في الحكومة ما يقارب (1469044) موظف، ثم ارتفع ليصل إلى (1512231) موظف عام (2011)، أما عام(2012)، فقد ارتفع عدد الوزارات والهيئات المرتبطة بمجلس الوزراء في الدولة ليصل إلى (27) وزارة، في حين ارتفع عدد الهيئات غير المرتبطة بوزارة ليصل إلى (7) هيئات خلال الأعوام (2013-2015)، مما يترتب عليه ارتفاع في التخصيصات المالية لتلك الهيئات، وهذا الأمر ترتب عليه نمو العجز المخطط لعام (2015) بنسبة (20.37%) عما كان عليه في عام(2014)، ثم بعد ذلك تم تَقليص عدد وزارات الدولة ليصل إلى (24) وزارة بالمقابل ارتفع عدد الهيئات ليصل إلى (15) هيئة عام (2016)، ثم قُلِّص عدد الوزارات ليصبح (22) وزارة، أما عدد الهيئات، فقد ارتفع مجددًا ليصل إلى(19) هيئة عام (2017)، ثم ارتفعت لتصل إلى (22) هيئة، في حين قُدر عدد الموظفين في الحكومة إلى ما يقارب (4500000) موظف لعام(2019)، الأمر الذي تسبب في ارتفاع العجز المخطط بنسبة كبيرة بلغت ما يقارب (54.55%).

2-5: الأسباب المالية:

من أهم هذه الأسباب هو سهولة الاقتراض بعد أن تطورت طرق الإقراض العام والتجاء الحكومات إلى الجمهور للاكتتاب العام، مما يشجعها على زيادة الإنفاق ، كما أنَّ وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصص لغرض معين يؤدي إلى تشجيع الحكومة على إنفاقه سواء في أوجه إنفاق ضرورية أو غير ضرورية، وتتجلى خطورة ذلك في

الأوقات التي تهتم فيها السياسة المالية للحكومة بالعمل على خفض النفقات؛ لأنه من الصعوبة بمكان مطالبة الدولة بخفض كثير من بنود الإنفاق الحكومي.

جدول (6) يبين حجم الدين الداخلي والخارجي وإجمالي الدين العام في العراق للمدة (2004–2019) (مليون دينار)

البيان السنوات	الديون الداخلية	الديون الخارجية	إجمالي الدين العام	العجز المخطط	معدل التغير السنوي الإجمالي الدين العام %	نسبة العجز إلى الدين العام
2004	6061688	129630480	135692168	———	——	——
2005	6593960	105066720	111660680	7022560	)21.52)	6.28
2006	5645390	81418012	87063402	5570857	(28.25)	6.39
2007	5193705	72109684	77303389	9662938	(12.62)	12.50
2008	4455569	54658564	59114133	9086892	(30.76)	15.37
2009	8434049	52667550	61101599	18757308	3.25	30.69
2010	9180806	55597230	64778036	22922155	5.67	35.38
2011	7446859	52836030	60282889	15727976	(7.45)	26.09
2012	6547519	51536034	58083553	14796032	(3.78)	25.47
2013	4255549	49908298	54163847	19127945	(7.23)	35.31
2014	9520019	50375864	59895883	20236854	9.57	33.78
2015	32142805	52638006	84780811	25414065	29.35	29.97
2016	47362251	52234944	99597195	24194919	14.87	24.29
2017	47678796	73153440	120832236	21659739	17.57	17.92
2018	41822918	48625780	90448698	12514516	(33.59)	13.83
2019	38331548	57888450	96219998	27537929	5.99	28.61

المصدر:

- العامود (1) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية للمدة (2004– 2019).
- العمود (2) وزارة المالية، دائرة الدين العام، قسم الدين الداخلي، للمدة (2004 – 2019).
- العمود (3) البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي، القطاع المالي، للمدة (2004 – 2019).
- العمود (4) من عمل الباحث بالاعتماد على العمود (2) و(3).
- الارقام و النسب بين القوسين سالبة .

يتضح لنا من خلال بيانات الجدول (6) أن حجم إجمالي الدين العام، قد شهدت تذبذبًا خلال مدة الدراسة، إذ انخفض إجمالي الدين العام خلال المدة (2004 – 2008)، إذ بلغ إلى ما يقارب (135692168) مليون دينار عام (2004) لينخفض إلى (59114133) مليون دينار عام (2008) بمعدل تغير سنوي سالب قدره (30.76–%)، ويعود سبب ذلك الانخفاض إلى رفع الحصار الاقتصادي عن العراق، وتحرر العراق من العقوبات والقيود التي كانت مفروضة عليه قبل عام (2003) فضلًا عن تطبيق اتفاقية نادي باريس التي تم بموجبها إطفاء (80%) من ديون العراق خلال تلك المدة، فضلًا عن زيادة صادرات النفط الخام تزامنًا مع ارتفاع أسعارها مما أدى إلى زيادة الإيرادات النفطية، وتحقيق فائض في الموازنة العامة للدولة اذ تم تسديد بعض الديون ، ثم ارتفع حجم إجمالي الدين العام عام (2009)، إذ بلغ ما يقارب (61101599) مليون دينار بمعدل تغير سنوي قدرة (3.25%) مقارنة بالعام السابق؛ وذلك بسبب زيادة القروض الجديدة لتمويل عجز الموازنة الناجم عن زيادة الإنفاق الحكومي، أما المدة (2010 –

2014)، فقد شهدت تذبذبًا في إجمالي الدين العام، إذ بلغ (64778036) مليون دينار عام 2010، ثم تراجع إجمالي الدين ليبلغ (59895883) مليون دينار بمعدل تغير سنوي (9.57%) عام (2014)، والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض كل من القروض الجديدة وإعادة جدولة الديون السابقة نتيجةً لارتفاع أسعار النفط، وزيادة الإيرادات الحكومية، مما أدى إلى زيادة قدرة الدولة على تسديد جزء من إجمالي الدين الخارجي وفوائده، أما المدة (2015 – 2017)، فقد ارتفع إجمالي الدين العام ليسجل (84780811) مليون دينار بمعدل تغير سنوي مرتفع قدره (29.35%) عام 2015، واستمر بالارتفاع ليبلغ إلى ما يقارب (120832236) مليون دينار بمعدل تغير سنوي قدره (17.57%) عام (2017)، وأن هذه الزيادة تعزى إلى الارتفاع الحاصل في رصيد القروض الجديدة، ومنها (قروض صندوق النقد الدولي)، وكذلك تعرض الاقتصاد العراقي إلى عدة صدمات كان من أهمها تعرض العراق ابتداء من منتصف (2014) التي تمثلت بانخفاض أسعار النفط، إذ وصل إلى أدنى مستوى له ليصل إلى (36) دولارًا للبرميل الواحد من النفط الخام، وكذلك سيطرة داعش على بعض محافظات العراق، مما أدى إلى زيادة النفقات العسكرية، وكان له أثرٌ واضح على الموازنة الاتحادية العراقية، ولهذا السبب اضطرت الحكومة إلى اللجوء مره أخرى للاقتراض من المؤسسات المالية الدولية من أجل تغطية وتمويل العجز خلال هذه المدة، أما عام (2018)، فيلاحظ انخفاض إجمالي الدين العام، إذ بلغ ما يقارب (90448698) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سالب قدره (33.59-%)، ويعود السبب إلى انخفاض القروض الجديدة إعادة الجدولة الديون، فضلًا على زيادة أسعار النفط إلى (65.6) دولارًا للبرميل الواحد، وزيادة الإيرادات النفطية للعراق، أما في عام (2019)، فقد ارتفع الدين العام ليصل إلى ما يقارب (96219998) مليون دينار بمعدل تغير سنوي (5.99%)؛ وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط، أدى إلى حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة، كل ذلك أدى إلى ارتفاع العجز المخطط في الموازنة العامة.

2-6: الأسباب العسكرية:

يتطلب الحفاظ على الأمن القومي زيادة في النفقات على الجيوش والتسليح وما شابه ذلك؛ لما للأمن من أهمية كبيرة، وكذلك فأن التهديدات الخارجية للبلدان تدفع إلى إعداد الجيوش، وشراء الأسلحة، ودفع رواتب أفراد الجيش وغيرها من أجل تأمين وتحصين الدولة ضد العدوان الخارجي، ويعد الإنفاق على الأمن والدفاع من بنود الموازنة الكبيرة نظرًا لأهمية ودور الأمن الوطني، وهذه الأهمية تناولتها أغلب المدارس الفكرية إذ أكدت المدرسة الكلاسيكية أولى المدارس على هذا النوع من الإنفاق.

جدول (7) تطور نفقات وزارتي الدفاع والداخلية في العراق للمدة (2004- 2019) (مليون دينار)

البيان السنوات	نفقات وزارة الدفاع	معدل التغير السنوي %	نفقات وزارة الداخلية	معدل التغير السنوي %	مجموع الإنفاق العسكري	العجز المخطط	نسبة العجز المخطط إلى إجمالي الإنفاق العسكري
2005	**27328279**	———	**10169573**	**183.68**	**37497852**	**7022560**	**5.33**
2006	**10417526**	**(61.88)**	**12343472**	**21.37**	**22760998**	**5570857**	**4.08**
2007	**13868065**	**33.12**	**19087138**	**54.63**	**32955203**	**9662938**	**3.41**

5.24	9086892	47695524	47.65	28183686	40.69	19511838	2008
2.98	18757308	55901323	21.29	34185275	11.29	21716048	2009
2.63	22922155	60488358	3.395	35345887	15.77	25142471	2010
4.05	15727976	63785497	)2.16)	34580436	16.15	29205061	2011
5.44	14796032	80613079	46.79	50761213	2.214	29851866	2012
4.42	19127945	84715330	5.516	53561283	4.362	31154047	2013
4.27	20236854	86508345	1.63	54436594	2.945	32071751	2014
3.68	25414065	93674435	8.68	59162088	7.60	34512347	2015
4.14	24194919	100312567	6.70	63127696	7.743	37184871	2016
4.61	21659739	99969508	3.24	65174115	(6.42)	34795393	2017
10.06	12514516	125975993	2.39	66738023	70.24	59237970	2018
3.82	27537929	105406663	3.09	68802395	(38.20)	36604268	2019

المصدر:

- وزارة المالية، دائرة المحاسبة نظام توحيد حسابات الدولة للموازنة الجارية والاستثمارية حسابات ختامية للمدة (2004 - 2019).

-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية للمدة (2004- 2019).

- الارقام و النسب بين القوسين سالبة .

يبين الجدول (7) مجموع الإنفاق العسكري للمدة (2004-2019)، إذ تتسم النفقات العسكرية لوزارتي الدفاع والداخلية بصورة عامة بأنها متزايدة نتيجة الأوضاع الأمنية التي مر بها العراق خلال مدة الدراسة، إذ بلغ الإنفاق العسكري ما يقارب (3584753) مليون دينار عام (2004) فيما بلغ (37497852) مليون دينار عام (2005) بمعدل تغير سنوي بلغ (946.03%)، الأمر يترتب عليه ارتفاع النفقات العامة بشكل كبيرة لتغطية تلك الزيادة، واستمر الإنفاق العسكري بالتزايد خلال المدة (2007-2016) بسبب الحرب على عصابات داعش الإجرامي، مما استدعى إلى الاهتمام بتجهيز القوات الأمنية من الجيش والشرطة بالمعدات والأسلحة لمواجهة تلك العصابات، هذا وقد أدى إلى زيادة النفقات العامة من قبل الدولة، إذ بلغ الإنفاق العسكري (32955203) مليون دينار عام (2007) بمعدل تغير سنوي بلغ (44.78%)، فيما بلغ الإنفاق العسكري (100312567) مليون دينار عام (2016) بمعدل تغير سنوي بلغ (7.08%) عما كان عليه في عام 2015، أما عام 2017، فقد انخفض الإنفاق العسكري الذي بلغ ما يقارب (99969508) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سالب بلغ (0.34-%)؛ بسبب عمليات التحرير وإعادة المحافظات التي كانت بيد العصابات الإجرامية، إذ بلغ الإنفاق العسكري لعامي (2018-2019) الذي بلغ ما يقارب (125975993و105406663) مليون دينار على التوالي.

3: **قياس تأثير متغيرات (العوامل الحقيقية) على العجز المخطط**

بعد استعراض الجانب التحليل للعلاقة بين الاسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة وبين العجز المخطط للموازنة سيتم تطبيق التكامل المشترك باستخدام نموذج الـ(ARDL) اذا تم اجراء اختباري ديكي فوللر الموسع (ADF) واختبار فيلبس بيرون (P.P) للتاكد من استقرارية السلاسل الزمنية فكانت النتائج تشير الى عدم استقراريتها في المستوى الاصلي وبعد اخذ الفرق الاول اصبحت السلاسل مستقرة وبذلك يمكننا تطبيق منهجية التكامل المشترك. اذ سيتم اعتماد خمسة متغيرات مستقلة، وهي كل الدين العام (LTPD)، إنفاق مجلس النواب كمؤشر على المصروفات

الإدارية (LPSHR)، المصروفات العسكرية (LMXT)، مصروفات وزارة الخارجية (LEMLS)، مصروفات الإعانات الاجتماعية (.(LEFA

3-1: اختيار فترات الإبطاء المثلى حسب طريقة (AIC) ***(Akaike information Criteria)***. يوضح الشكل أدناه فترات الإبطاء المثلى. باعتماد معيار AIC ظهر أن النموذج الأمثل هو (2,4,0,4,4,4,4) ARDL. وتقدير النموذج الأولي للعلاقة بين متغيرات الدراسة التي تمثل الزيادة الحقيقية للعجز المخطط في الموازنة.

$$f(LY = LPOP + LK + DUM_{2008} + \varepsilon)$$

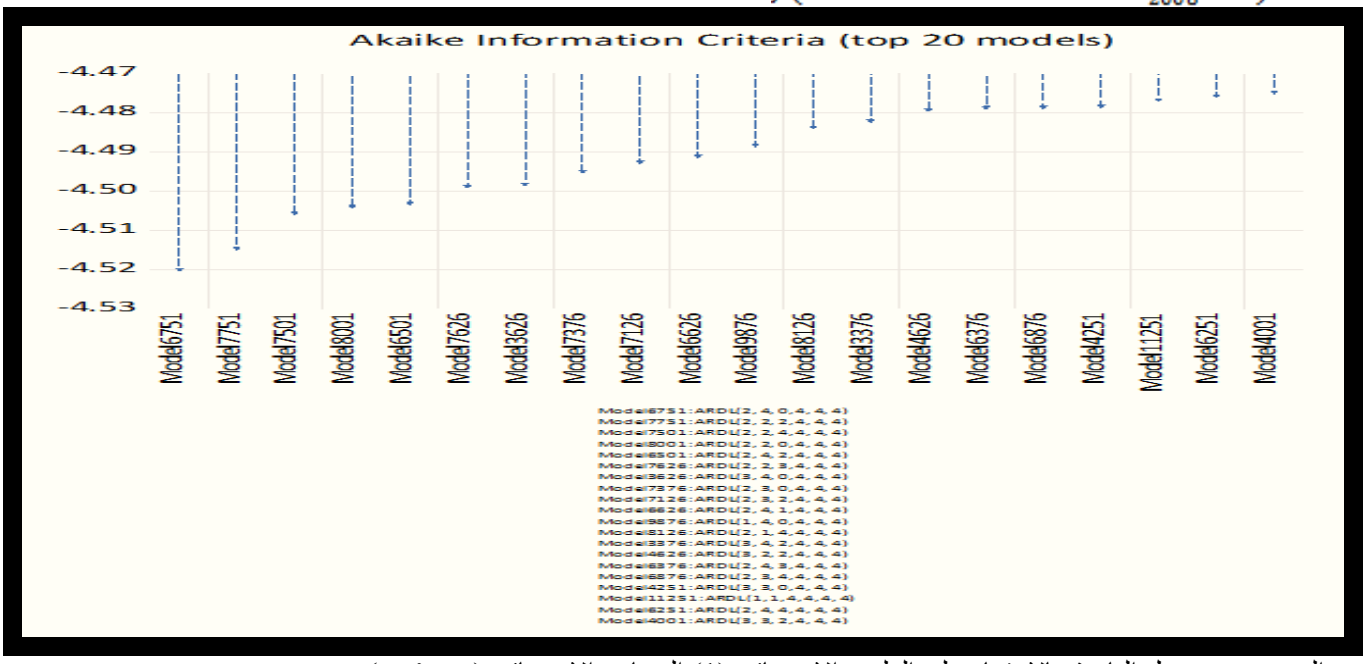

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الملحق الاحصائي (1) البرنامج الاحصائي (**Eviews**).

شكل **(4)**

نتائج فترات الابطاء المثلى حسب طريقة **(AIC)** لسلسلة الدراسة

من خلال التحقق من 20 نموذج مختلفة وباعتماد معيار AIC نجد أن النموذج ذا الإبطاء الأمثل لتفسير أثر كل من عدد السكان وتخصيصات إقليم كردستان هو .ARDL(2, 4, 0, 4, 4, 4)

بعد التحقق من درجة الإبطاء المثلى، يتم تقييم العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال النموذج الأولي ARDL(2, 4, 0, 4, 4, 4).

3-2: اختبار الحدود **bound test**

بعد اعتماد درجات الإبطاء المثلى النموذج الأولي، نتحقق من علاقة التكامل المشترك بين عدد السكان وتخصيصات الإقليم والعجز المخطط. ومن نتائج الحدود الظاهرة في الجدول (3-19)نجد أن قيمة **F=4.792936** وهي أعلى من الحد الأعلى (I_1) وعند مستوى دلالة 0.05)) وهو مؤشر على وجود علاقة تكامل مشترك بين الناتج المحلي والعجز المخطط. مما يحتم علينا التحقق من علاقة الأجل الطويل بين متغيرات النموذج الأول.

الجدول (8) نتائج اختبار الحدود لنموذج **((ARDL**

F-Bounds Test	**Null Hypothesis: No levels relationship**			
Test Statistic	**Value**	**Signif.**	**I(0)**	**I(1)**
			Asymptotic: n=1000	

F-statistic	**8.312049**	**10%**	**2.08**	**3**
k	**5**	**5%**	**2.39**	**3.38**
		2.50%	**2.7**	**3.73**
		1%	**3.06**	**4.15**

نتائج اختبار الحدود للتحقق من وجود علاقة التكامل المشترك تظهر قيمة **F=8.312049** وهي أعلى من الحد الأعلى (I_1) عند مستوى دلالة 1)%) حيث تشير الفرضية الصفرية إلى عدم وجود تكامل مشترك والفرضية البديلة وجود تكامل وعلى ضوء قيمة F المحسوبة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

3-3: تقدير العلاقة الطويلة الأجل

نتائج الأجل الطويل لبيان أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وهو العجز المخطط نجد أن مجموع الدين الحكومي له تأثير طردي وذات دلالة معنوية عند مستوى(0.05) حيث عند ارتفاع الدين العام بمقدار وحدة قياس واحدة سيرتفع العجز المخطط بمقدار 0.830925)) ، فيما نجد أن الإنفاق العسكري يرتبط بعلاقة عكسية مع العجز المخطط حسب النتائج أعلاه ، إذ إن ارتفاع الإنفاق العسكري بمقدار وحده قياس واحدة سينخفض العجز بمقدار (−3.00593) وهي مخالفه للنظرية الاقتصادية وربما تعود الى عدم دقة البيانات لوزارتي الدفاع و الداخلية ، فيما نلاحظ أثر إنفاق وتخصيصات مجلس النواب على العجز المخطط، إذ يظهر أثر ذلك الإنفاق على العجز المخطط، حيث إن ارتفاع إنفاق مجلس النواب بوحدة قياس واحدة سيرتفع العجز بمقدار 3.426045)) وهو مؤشر ذات دلالة على تأثير هذا الإنفاق على العجز المخطط نتيجة لزيادة تلك التخصيصات سنويًا. كما تظهر النتائج العلاقة الموجبة ذات الدلالة الإحصائية بين إنفاق وزارة الخارجية والعجز المخطط حيث إن ارتفاع إنفاق الخارجية بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة العجز بمقدار (0.297385)، فيما أظهر أهمية العلاقة بين تخصيصات الإعانات الاجتماعية والعجز المخطط، إذ إن ارتفاع الإعانات الاجتماعية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض العجز بمقدار −1.8981)) وهي مخالفه للنظرية الاقتصادية وربما تعود الى عدم دقة البيانات لوزارة العمل و الشؤون الاجتماعية ، وكمحصل لنتائج الأجل الطويل يتضح أن الدين الحكومي وتخصيصات مجلس النواب لهما الأثر الكبير في العجز المخطط للموازنة.

الجدول **(9)** نتائج العلاقة الطويلة الاجل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
LTPD	**0.830925**	**0.38725**	**2.145711**	**0.0398**
LTMX	**-3.00593**	**0.585373**	**-5.13507**	**0.00**
LPSHR	**3.426045**	**0.489017**	**7.005981**	**0.00**
LEMLS	**0.297385**	**0.147665**	**2.013921**	**0.0528**
LEFA	**-1.8981**	**0.37358**	**-5.08085**	**0.00**
C	**12.18963**	**4.7824**	**2.548851**	**0.016**

3-4: تقدير العلاقة القصيرة الأجل

علاقة الأجل القصير تظهر أن المتغير الصوري يرتبط بعلاقة عكسية وذات دلالة معنوية مع العجز المخطط وهو متوافق مع نتائج اختبار جذر الوحدة للتغير الهيكلي بوجود تغير هيكلي في العجز المخطط في عام (2008)، نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير ذا قيمة سالبة ومعنوية عند مستوى دلالة ((1% ، وفي ذلك دلالة أن (0.359) من أخطاء صدمات الأجل القصير التي تسببها المتغيرات المستقرة تصحح بوحدة الزمن التي مقدارها أربعة أشهر.

الجدول (10) نتائج العلاقة القصيرة الاجل بين الناتج المحلي الإجمالي والعجز المخطط

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LY(-1))	0.199965	0.094887	2.107392	0.0433
D(LTPD)	1.936724	0.259904	7.451697	0.00
D(LTPD(-1))	-0.472709	0.390218	-1.2114	0.2349
D(LTPD(-2))	-0.164889	0.318502	-0.5177	0.6083
D(LTPD(-3))	-0.469493	0.269227	-1.74385	0.0911
D(LPSHR)	1.049692	0.151658	6.921458	0.00
D(LPSHR(-1))	-0.390114	0.133289	-2.92683	0.0064
D(LPSHR(-2))	-0.478907	0.140727	-3.4031	0.0019
D(LPSHR(-3))	-0.633384	0.139878	-4.52812	0.0001
D(LEMLS)	0.03518	0.045018	0.781479	0.4404
D(LEMLS(-1))	-0.166603	0.051705	-3.22215	0.003
D(LEMLS(-2))	-0.160344	0.053682	-2.9869	0.0055
D(LEMLS(-3))	-0.186896	0.04967	-3.76275	0.0007
D(LEFA)	-0.584402	0.107687	-5.42685	0.00
D(LEFA(-1))	0.312526	0.114958	2.7186	0.0106
D(LEFA(-2))	0.356963	0.119977	2.975255	0.0056
D(LEFA(-3))	0.454354	0.111268	4.083429	0.0003
D_2008Q1	-0.152765	0.021419	-7.13227	0.00
CointEq(-1)*	-0.359233	0.043108	-8.33342	0.00

3-5: اختبارات جودة النموذج المستخدم

3-5-1: اختبار ثبات تباين حدود الخطأ (:**ARCH)**هناك عدد من الاختبارات المستخدمة للكشف عن تجانس البواقي من عدمها، ومن بينها اختبار (ARCH) وكانت نتائج الاختبار الآتي:

الجدول (11) نتائج اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.876941	Prob. F(24,31)	0.0497
Obs*R-squared	33.17189	Prob. Chi-Square(24)	0.1005
Scaled explained SS	14.72916	Prob. Chi-Square(24)	0.9284

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الملحق الإحصائي (1) البرنامج الإحصائي (**.Eviews**)

تشير النتائج التي المثبتة في الجدول **(11)** إلى النموذج غير معنوي، وهذا يتضح من خلال مقارنة قيمة F المحتسبة البالغة **(1.876941)** مع مثيلتها الجدولية البالغة (0.69)، وبذلك يصبح النموذج خالٍ من مشكلة تجانس التباين.

3-5-2: اختبار استقلال الحدود: من أجل دراسة فرضية عدم ارتباط الأخطاء، نلجأ إلى اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) للارتباط الذاتي. وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما في الجدول (12) .

الجدول (12) نتائج اختبار **Breusch-Godfrey Serial Correlation LM**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	1.275247	Prob. F(2,29)	0.2946
Obs*R-squared	4.526956	Prob. Chi-Square(2)	0.1040

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الملحق الإحصائي (1) البرنامج الإحصائي (**Eviews).**

بما أن نتائج الاختبارات أثبتت سلامة وجودة النموذج المستخدم، وهذا ما يتبين من خلال مقارنة احتمالية **(F)** المحتسبة البالغة **(1.275247)** مع مثيلتها الجدولية البالغة (0.1516)، والتي جاءت غير معنوية، وهذا يعني أن النموذج جيد وخالي من المشاكل القياسية.

3-5-3 اختبار **Ramsey**: يتم اللجوء إلى هذا الاختبار من أجل التعرف على الشكل الدالي للنموذج، ومدى ملائمته كما في الجدول (13).

الجدول **(13)** نتائج اختبار **Ramsey** للشكل الدالي.

Ramsey RESET Test			
	Value	**Df**	**Probability**
t-statistic	**2.032251**	**30**	**0.0511**
F-statistic	**4.130044**	**(1, 30)**	**0.0511**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الملحق الإحصائي (1) البرنامج الإحصائي (**Eviews).**

نتائج التحقق من صلاحية النموذج من الناحية القياسية وهي كل من اختبار التجانس واختبار الارتباط الذاتي للبواقي واختبار رامسي للتأكد من عدم وجود متغيرات محذوفة لم يتضمنها النموذج تؤكد صلاحية النموذج الأول من الناحية القياسية.

نتائج اختبارات تجانس تباين البواقي والارتباط الذاتي تظهر عدم وجود مشاكل قياسية في النموذج، وكذلك اختبار Ramsey RESET Test يظهر عدم وجود متغيرات محذوفة لم تعتمد خلال التحقق من العلاقة بين متغيرات الدراسة.

وخلاصة ما تقدم فقد أشارت الدراسة في الجانب التحليلي إلى وجود وتأثير بين الأسباب الحقيقية للنفقات العامة وبين العجز المخطط وقد تم تأكيد ذلك التحليل في الجانب التطبيقي إذا أشارت نتائج النموذج المستخدم الى ان المؤشرات المعبرة عن زيادة النفقات العامة لها تأثير كبير في العجز المخطط، فيما أدت العوامل السياسية الداخلية والخارجية والإدارية المتمثلة بنفقات مجلس النواب الى زيادة النفقات العامة ومن ثم زيادة العجز، إذ إن ارتفاع نفقات مجلس النواب بوحدة قياس واحدة سيرتفع العجز بمقدار (3.426045) وهو مؤشر ذات دلالة على تأثير هذا الإنفاق على العجز المخطط نتيجة لزيادة تلك التخصيصات سنويًا، وكذلك نفقات وزارة الخارجية والتي كانت سبباً لزيادة النفقات العامة ومن ثم حصول عجز مخطط في الموازنة العامة للعراق للمدة (2005-2019).

اولاً: الاستنتاجات

1- إن النتائج التي توصل إليها الباحث تشير الى إثبات فرضية الدراسة التي تنص على وجود تأثير من قبل الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق الحكومي في العجز المخطط للموازنة العامة في العراق خلال مدة الدراسة.

2-إن التغيرات الحاصلة في أسعار النفط الخام صعوداً ونزولاً جعلت النفقات العامة للدولة تتسم بالتذبذب المستمر، وهذا ما دفع بالدولة الى التوسع في النفقات العامة في أوقات الوفرة المالية، وهذا الأمر سيتطلب من الدولة ضرورة الالتزام بتمويل تلك النفقات في أوقات العسر المالي، وهذا يقود بنهاية المطاف إلى تفاقم العجز المخطط في الموازنة العامة.

3-بينت النتائج القياسية الى أن العوامل السياسية الداخلية والخارجية والإدارية المتمثلة بنفقات مجلس النواب، إذ إن ارتفاع نفقات مجلس النواب بوحدة قياس واحدة سيرتفع العجز بمقدار (3.426045) وهو مؤشر ذات دلالة على تأثير هذا الإنفاق على العجز المخطط نتيجة لزيادة تلك التخصيصات سنويًا، وكذلك نفقات وزارة الخارجية والتي كانت سبباً لزيادة النفقات العامة ومن ثم حصول عجز مخطط في الموازنة العامة للعراق للمدة (2005-2019).

ثانيًا: التوصيات.

1- ضرورة العمل على إيجاد قاعدة إنتاجية متنوعة تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط الخام، من أجل المساهمة في تمويل الموازنة العامة للدولة، وهذا الإجراء سيجنب الموازنة قضية العجز الدائم سواء المخطط أم الفعلي.

2- تفعيل دور القطاع الخاص لا سيما بعد البدء بإجراءات التحول من سياسات الكبح المالي إلى سياسات الإصلاح والتحرير الماليين، وهذا الأمر سيقلل من دور الدولة في الاقتصاد وتراجع حجم الموازنة العامة ومن ثم تخفيض قيمة العجز إلى أدنى المستويات.

3- إن التركيبة الاجتماعية للاقتصاد العراقي تبين وجود ما يزيد عن (51%) من سن العمل، من المجموع الكلي لعدد السكان إلا أن هذه الميزة لم تستغل بشكل صحيح، بل أصبحت هذه الزيادة تشكل عبئاً على الموازنة العامة للعراق.

4- تقليص حجم التوسع الإداري غير المبرر في القطاع الحكومي العراقي، وذلك من خلال تقليص عدد العاملين في هذا القطاع وإلغاء بعض المديريات والوزارات ، وذلك لأن فقرة الأجور والرواتب في الموازنة التشغيلية تشكل نسبة كبيرة.

المصادر:

1- إسماعيل، عوض فاضل، (2002)، نظرية الإنفاق الحكومي دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية، المكتبة الوطنية دار الكتب والوثائق جامعة النهرين، بغداد ، العراق.

2- الأعسر، خديجة الأعسر، (2016)، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، مصر.

3-الحلمي ، خالد سعد زغلول، الحمود ، وإبراهيم حمود، (2002)، الوسيط في المالية العامة، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة ، مصر.

4- الخصاونة، محمد الخصاونة، (2015)، المالية العامة النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن.

5-الخطيب ، خالد شحِاتة، الشامية، أحمد زهير، (2007)، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان ،الاردن.

6-الشيخ وآخرون، سعد عبد القهار وأثير أنور وعبد الرحمن عبيد، (2020)، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الوضاح للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

7-العايب، وليد عبدالمجيد، (2010)، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

8- العبيدي، سعيد علي محمد، (2011)، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، الاردن.

9- العلام، أحمد عبد السميع، (2012)، المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، الطبعة الأولى مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية ، مصر.

10- القاضي، حسن محمد، (2014)، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن.

11- المراد، محمد حليمي، (1959) مالية الدولة، دار النهضة العربية، جامعة عين الشمس ، مصر.

12- العلي، عادل فليح، (2011)، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الطبعة الثانية الجزء الأول مزيدة ومنقحة، إثراء للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن.

13-العلي ، عادل فليح ، كداوي ، محمود،(1989) اقتصاديات المالية العامة ، الكتاب الثاني ، الايرادات العامة و الموازنة العامة للدولة ،دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، العراق .

14- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للمدة (2004- 2018).

15- البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية ، للمدة (2004- 2018).

16 - وزارة التخطيط العراقية (2004-2019)، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة البرامج الاحصائية و الاستثمارية

17- وزارة التخطيط العراقية (2004-2019)، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة إحصائات السكان و القوى العاملة .

18- https://www.alhurra.com

19- wwhttps://w.sasapost.com/Iraq